

شهادة تاريخية لعاملة إثيوبية مهاجرة مستعبدة تفصح الانتهاكات في نظام الكفالة في لبنان

27 أيار/مايو 2025

اليوم، أدلت ميسريت هايلو، وهي عاملة مهاجرة إثيوبية تم استعبادها وإساءة معاملتها في نظام الكفالة في لبنان لأكثر من ثماني سنوات، بشهادتها للمرة الأولى أمام قاضي التحقيق في قصر بعدا في بيروت. يأتي ذلك في أعقاب شكواها الرائدة في عام 2020، وهي الأولى من نوعها في لبنان التي تدّعي العبودية وتجارة الرقيق ضد ربة عملها السابق وضد وكالة التوظيف. وتمثل شهادتها لحظة تاريخية لضحايا العبودية معززة بذلك أصوات عدد لا يحصى من الآخرين الذين أسكتتهم الانتهاكات المتفشية في نظام الكفالة، ليس فقط في لبنان بل في جميع أنحاء المنطقة.

وأفادت ميسريت قائلة: "لست هنا اليوم فقط لأروي قصتي، بل لأقول حقيقة ما حدث لي ولأدافع عن كل عاملة مهاجرة في لبنان تعرضت للإسكات أو الإساءة. ما مررت به لا يزال يطاردني. ليس من السهل المضي قدماً والعمل والعيش عقب هذه الصدمة. لكن القدرة على قول الحقيقة أمام القاضي خطوة قوية. أمل أن تصبح نقطة تحوّل، ليس فقط بالنسبة إلي، بل إلى جميع العمال المهاجرين الذين يستحقون العدالة والكرامة وإسماع أصواتهم."

كانت رحلة ميسريت إلى هذه اللحظة محفوفة بالتحديات. فقد سافرت من الريف الإثيوبي، وتركت وراءها أمها المريضة وابنتها الصغيرة، وواجهت عقبات لا حصر لها للإدلاء بشهادتها في هذه الجلسة الحاسمة. وقالت أنطونيا مولفي، المدير التنفيذي لمنظمة الحركة القانونية العالمية (LAW): "لقد أظهرت ميسريت شجاعة استثنائية اليوم في مواجهة مستعبدتها ومشاركة قصتها أمام المحكمة. إذ كسرت سنوات من الصمت والخوف والقمع المنهجي. صوتها صرخة من أجل العدالة، صرخة تكشف الحقائق الوحشية التي يخفيها نظام الكفالة وصرخة تطالب بالمساءلة. تقف منظمنا إلى جانبها، ولن نتوقف حتى تتحقق العدالة، ليس فقط من أجل ميسريت، بل من أجل كل امرأة أسكتها النظام هذا."

جاءت شهادة ميسريت بعد معركة قانونية استمرت عامًا كاملاً لضمان سماع صوتها. بعد رفض الطلبات التي قدمتها ميسريت والتي طالبت فيها أن يُستمع إليها في جلسات عن بُعد وتغيير مواعيد الجلسات عدة مرات، تم إغلاق التحقيق في ادعائها في يوليو 2024. ومع ذلك، أعيد فتح القضية في مارس 2025 بعد توصية من المدعي العام.

بدأت لجنة ميسيريت في عام 2011 عندما بحثت عن عمل في لبنان لإعالة أسرهما. احتجزت ربة عملها جواز سفرها عند وصولها وخفّض أجرها. وشرعت ربة العمل في تعريضها للإساءة اللفظية والجسدية وتقييد حريتها وحصولها على الطعام والتواصل مع عائلتها. ، وتحملت ميسيريت هذه الإساءة دون أجر لمدة سبع سنوات تقريباً إلى أن تدخلت منظمة LAW.

ولا يزال التحقيق مستمراً، حيث تطالب ميسيريت بمحاكمة ربة عملها والمسؤول عن توظيفها. ولا تزال منظمة LAW ملتزمة بدعمها في سعيها لتحقيق العدالة.

ينتهي

ملاحظات للمحررين:

تشير التقديرات الأخيرة إلى وجود حوالي 250,000 عامل مهاجر في لبنان اليوم. وغالبيتهم العظمى من النساء و70% منهم يأتون من أفريقيا وآسيا، لا سيما من إثيوبيا والفلبين وسريلانكا. وهم يأتون إلى لبنان بموجب نظام الكفالة، وهو نظام كفالة مهاجر يمنح المواطنين والشركات في البلاد سيطرة شبه كاملة على عمل العاملين المهاجرين ووضعتهم كمهاجرين. ولطالما وصفت منظمات حقوق الإنسان نظام الكفالة بالعبودية. انظر موقع منظمة LAW لمزيد من المعلومات -

www.legalactionworldwide.org

للمزيد من المعلومات والمقابلات والطلبات الإعلامية، يرجى الاتصال بالعنوان الإلكتروني التالي:

groh@legalactionworldwide.org و kearney@legalactionworldwide.org

بشأن المنظمة

منظمة LAW هي منظمة مستقلة غير ربحية تضم محامين وقانونيين في مجال حقوق الإنسان يعملون في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات. تقدم المنظمة المساعدة القانونية للضحايا والمجتمعات المحلية التي عانت من انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا.